# ناشطة بحرينية تدعو وزارة البلديات إلى مواصلة تعقيم الكلاب المشردة وحمايتها من المخاطر

كتبت: مروة أحمد

حذرت فتحية البستكي، ناشطة بحرينية في مجال حقوق الحيوان، من تزايد أعداد الكلاب المشردة في مختلف مناطق البحرين، مؤكدة أن توقف عمليات التعقيم والصيد التي كانت تنفذها الجهات المعنية أدى إلى انتشارها بشكل ملحوظ، وتهديد حياة هذه الحيوانات وصحة المجتمع على حد سواء.

وقالت البستكي في تصريح لـ«أخبار الخليج» إنها تلقت خلال الفترة الماضية العديد من الاتصالات والرسائل من الأهالي تفيد بوجود كلاب مشردة وصغار جائعة في مناطقهم السكنية، مشيرة إلى أن البعض قام بمحاولة التخلص من الكلاب بإلقائها في مناطق بعيدة عن مساكنها، ما يعرض صغارها للخطر والجوع، ويضاعف من احتمالية تعرضها للأمراض. وأضافت أن بعض العيادات البيطرية ترفض استقبال هذه الكلاب بسبب سوء حالتها الصحية، ما يؤدي في كثير من الحالات إلى وفاة الجراء خلال 24 إلى 48 ساعة، قبل أن تتاح لها فرصة العلاج أو التعقيم.

وفي سياق حديثها عن الإجراءات الحكومية، أشارت البستكي إلى أن وزارة شؤون البلديات والزراعة كانت قد وقعت سابقًا اتفاقية مع شركة «بلاك جولد» للتنظيفات من أجل صيد الكلاب المشردة ونقلها إلى العيادات البيطرية لإجراء التعقيم، وهو ما أسهم في تقليص أعدادها تدريجيًا. لكنها عبرت عن قلقها البالغ من توقف هذه العمليات مؤخرًا، محذرة من أن ذلك سيؤدي إلى تكاثر الكلاب بشكل أكبر خلال الأشهر المقبلة، خصوصًا أن أنثى واحدة قد تحمل ثلاث مرات في السنة، وتنجب في كل مرة من 5 إلى 14 جروًا، وهو ما يضاعف المشكلة إذا توقفت عمليات التعقيم.

وقالت البستكي: «إن توقف عمليات التعقيم لا يؤثر فقط على أعداد الكلاب، بل يجعل صغارها عرضة للجوع والأمراض الخطيرة والدهس على الطرق، ما يضاعف من المخاطر ويزيد من شكاوى الأهالي والمزارعين وأصحاب الحظائر». وأضافت: «إن الميزانية محدودة، ولا يمكن للناشطين أو الجمعيات المحلية التعامل مع أعداد كبيرة من الكلاب المشردة بمفردهم، لذلك فإن استئناف برنامج التعقيم والصيد بشكل منتظم ضرورة ملحة».

ودعت الناشطة الوزارة إلى إعادة النظر في هذا القرار، ومواصلة استراتيجيتها الشاملة للتعامل مع الكلاب المشردة، التي تشمل التعقيم، والرعاية البيطرية، والتأهيل في الملاجئ المعتمدة، بالإضافة إلى نشر الوعي بين المواطنين حول كيفية الإبلاغ عن الكلاب المشردة والتعاون مع الجهات الرسمية. وأكدت ضرورة حماية الكلاب من المخاطر اليومية، ومنع انتشار الأمراض، مع ضمان سلامتها في جميع مناطق المملكة.

من جانبها، نشرت وزارة شؤون البلديات والزراعة سابقًا منشورًا عبر صفحاتها الرسمية لتحديث أرقام ووسائل التواصل الخاصة بالإبلاغ عن الكلاب السائبة، سواء عبر الاتصال المباشر أو تطبيق «الواتساب»، أو مركز الاتصال الحكومي الموحد، وهو ما يسهل على المواطنين متابعة البلاغات بسرعة. وأعلنت الوزارة عن خطة متكاملة للتعامل مع الكلاب السائبة تعتمد على منهجية شاملة، لا تركز على الاصطياد فقط، وإنما تشمل التصنيف الصحي، والرعاية البيطرية، والتأهيل، مع إعادة طرح المناقصة الخاصة بخدمات إدارة الكلاب، بما يتوافق مع أهداف المرحلة المقبلة.

وأشارت البستكي إلى أن معالجة هذه الظاهرة لا تتعلق فقط بحماية الحيوانات، بل تتقاطع مع قضايا البيئة والصحة العامة والسلامة المجتمعية، مؤكدة أن تعاون الجهات الحكومية، والمنظمات البيئية، والناشطين يمكن أن يحقق نتائج إيجابية ويحد من تفاقم المشكلة، ويضمن حماية الحيوانات وصحة المواطنين على حد سواء.

وختمت الناشطة حديثها بدعوة المجتمع والمواطنين الى القيام بدورهم في حماية الكلاب المشردة، من خلال الإبلاغ عنها، ودعم برامج التعقيم والرعاية البيطرية، مع التأكد من سلامة صغارها، ومنع تعرضها للجوع والأمراض أو الخطر على الطرقات.

الرأي الثالث

## تكريم الرواد.. في أمسية رمضانية

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

**أول السطر:**

جاءت شركة «طيران آسيا» ذات التاريخ العريق لتحلق في سماء البحرين كمستثمر إقليمي، وتجعل من البحرين محطة حيوية تربط جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وأوروبا.. جاءت ودشنت معها حملة تخفيضات على أسعار التذاكر، ولوحت بالمزيد من فرص العمل للمواطنين.. في المقابل -وفي ذات التوقيت- أطلقت شركة طيران الخليج «الناقلة الوطنية» حملة تخفيضات واسعة على أسعار التذاكر.. بل وعلى رحلات مشابهة لرحلات «طيران آسيا».. التنافسية مطلوبة وتصب في صالح المسافر والمواطن والوطن.. وكل ما نتمناه تأكيد وضع ومستقبل «الناقلة الوطنية».

**تكريم الرواد.. في أمسية رمضانية**

مع تعدد البرامج والتجمعات و«الغبقات» الرمضانية، التي نشهدها يوميا من المؤسسات والشركات، فإن أفضل برنامج وفعالية، هي التي يتم استثمارها من أجل تعزيز قيم وطنية، أو إيصال رسالة معينة، تحمل في طياتها الحث والتشجيع على العمل الوطني، والعطاء المؤسسي، والانجاز النوعي، والتنافس المجتمعي.

ليلة الخميس الماضية، وبحضور سعادة السيد الفاضل سلمان بن عيسى بن هندي المناعي محافظ محافظة المحرق، تشرفت بحضور الحفل السنوي «16» الذي أقامته المحافظة، لتكريم رواد العمل الوطني والتطوعي، تقديراً لدورهم في خدمة الوطن والشراكة المجتمعية، مع تكريم الطلبة المتفوقين، واللجان المساهمة والمؤسسات الداعمة لبرامج المحافظة، تجسيدا لقيم التقدير للعطاء الوطني.

الجميل في الاحتفالية التي امتدت على مدار 16 عاما، من دون توقف ولله الحمد، أنها تتزامن في هذا العام مع «عام عيسى الكبير»، وقد أشار إلى ذلك الأخ العزيز «خليفة المعاودة» في كلمة نيابة عن المكرمين.

والجميل كذلك، أن جميع المكرمين نراهم يستحقون التكريم.. أولا: لأن الاختيار تم من خلال لجنة محايدة من الشخصيات الأهلية.. وثانيا: لأن جميع المكرمين لهم إسهامات وبصمات ومشاريع ونجاحات كل في مجاله وتخصصه.. وثالثا: لأن المكرمين يمثلون كافة شرائح المجتمع «رجالا ونساء.. كبارا وصغارا.. أفرادا ومؤسسات.. طلبة وطالبات وموظفين ومتقاعدين».

لا شك أن أمسية التكريم تأتي في إطار النهج الملكي السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، وحرص جلالته على تكريم رواد العمل الوطني في كافة المجالات، والحث على تكريمهم وتقديرهم.

ولا شك كذلك، أن أمسية التكريم تأتي في سياق توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، في أهمية دعم المجدين والمنجزين من أعضاء «فريق البحرين» وتقدير جهودهم وإسهاماتهم في بناء الوطن، في ظل المسيرة التنموية الشاملة.

ولا شك أيضا، أن هذا التكريم يأتي استكمالاً لنهج المحافظة في تعزيز قيم الشراكة المجتمعية وتشجيع العمل الوطني، ويحمل رسالة وفاء من أبناء المحرق لكل من أسهم في خدمة وطنه بكل إخلاص وتفان، وينقل أمانة إرث الآباء والأجداد إلى الأجيال القادمة.

فشكرا لمحافظة المحرق، على الأمسية الرمضانية الوطنية المتميزة.

**آخر السطر:**

((كفيت ووفيت، ونتمنى لك دوام النجاح والتوفيق)).. عبارة أجمع عليها الناس في الإشادة والتقدير لجهود السيد الفاضل «كمال بن أحمد محمد» رئيس هيئة الكهرباء والماء السابق، ووزير المواصلات والاتصالات الأسبق، وما حققه من تميز وإنجاز في كافة المواقع والمسؤوليات التي أوكلت له.. ونثق تمام الثقة أن الموقع القادم سيشرف مملكة البحرين، وسيعود الطائر ذات يوم إلى وطنه، ليواصل مسيرته في النجاح.

Malmahmeed7@gmail.com

## قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ

أخبار الخليج

### رغم غياب العقد المكتوب..

# إلزام مستأجرة شقة سداد 10 آلاف دينار أجرة متأخرة 4 سنوات

## «المدنية»: واقعة التأجير يجوز إثباتها قانونا بكافة طرق الإثبات

○ المحامية حصة جاسم.

ألزمت المحكمة الكبرى المدنية الثامنة مستأجرة شقة بسداد 10 آلاف دينار لصالح المالك قيمة متأخرات الإيجار التي تم تسددها مدة قاربت 4 سنوات بعد أن استغلت عدم وجود عقد إيجار مكتوب بينها وبين المالك، كما أمرت المحكمة بفسخ العقد وأكدت المحكمة أن اثبات واقعة التأجير يجوز إثباتها قانونا بكافة طرق الإثبات وهو ما اطمأنت إليه المحكمة من خلال شهادة الشهود وتقرير الخبير الفني.

وقالت المحامية حصة جاسم إن موكلها مالك الوحدة أجرها باتفاق شفهي للمدعي عليها مقابل أجرة شهرية، من دون وجود عقد مكتوب واعتمد الطرفان على الثقة، مع مرور الوقت، توقفت المستأجرة عن سداد المستحقات واستمرت في شغل العين المؤجرة، فانتقل النزاع من ثقة متبادلة إلى معركة لإثبات الحق.

ودفعت حصة بثبوت شغل المدعى عليه للعين من دون سند قانوني وطلبت انتداب خبير للمعاينة، حيث أكد تقريره طبيعة العلاقة الإيجارية بين الطرفين وقيمة الانتفاع والمتأخرات، كما استند إلى شهادات شهود من محيط العين الذين أكدوا وجود إشغال فعلي وسلوكيات دالة على سكن دائم، مثل طلبات الصيانة ووجود متعلقات شخصية، وسجلت محاولات المستأجرة منع الخبير من المعاينة كقرينة سلوكية على وجود حالة إشغال تسعى إلى إخفائها، فيما استمعت المحكمة إلى الشهود الذين أكدوا وجود علاقة الإيجار.

من جانبها أكدت المحكمة أن المدعي في سبيل إثبات العلاقة الايجارية تقدم بشهود اطمأنت إليهما المحكمة كونهما يعملان في نفس المبني كما أشارا الى أنها مازالت تسكن في الوحدة، الأمر الذي تستخلص معه المحكمة انشغال ذمتها بالأجرة عن الفترة المطالبة بها بقيمة 10500 دينار، كما أمرت المحكمة بإخلاء العين المؤجرة لإخلالها بسداد الأجرة المتفق عليها شهرين متتالين.

# تأييد السجن 3 سنوات وغرامة 3 آلاف دينار لمحتال عربي اشترى سيارة ببطاقة بنك مسروقة

أيدت محكمة الاستئناف العليا الجنائية حكماً بمعاقبة متهم عربي الجنسية بالسجن مدة ثلاث سنوات، وتغريمه مبلغ ثلاثة آلاف دينار، مع إبعاده نهائياً عن البلاد، وذلك عما أسند إليه من اتهام باستخدام بطاقات بنكية مسروقة صادرة عن بنوك أجنبية، في محاولة لشراء مركبة فارهة من أحد معارض السيارات داخل مملكة البحرين.

وكانت النيابة العامة قد تلقت بلاغاً من إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية، يفيد بتلقيها إخطاراً من إحدى شركات الدفع الإلكتروني، برصد معاملات مالية مشبوهة أُجريت عبر موقعها الإلكتروني، بلغت قيمتها أربعة عشر ألفاً ومائة دينار بحريني (14,100 دينار بحريني).

وفور ورود البلاغ، باشرت النيابة العامة تحقيقاتها، حيث استجوبت المتهم، الذي أقر باتفاقه مع أحد الأشخاص المقيمين خارج مملكة البحرين، على استغلال رابط الدفع الإلكتروني الخاص بأحد معارض السيارات، بقصد سداد جزء من ثمن المركبة محل الواقعة، باستخدام بطاقات بنكية مسروقة.

وعلى ضوء ذلك، أمرت النيابة العامة بحبس المتهم احتياطياً، واستكملت إجراءات التحقيق، إذ استمعت إلى شهود الواقعة، وسألت الموظفين المختصين، كما أمرت بفحص الأجهزة الإلكترونية المضبوطة، ومخاطبة البنوك المعنية، قبل أن تأمر بإحالة المتهم محبوساً إلى المحكمة المختصة، التي أصدرت حكمها المتقدم.

وأكدت رئيسة نيابة الجرائم الإلكترونية أن النيابة العامة تولي حماية المجتمع وأمنه المالي الرقمي أولوية قصوى، وتعمل باستمرار على مكافحة جرائم الاحتيال الإلكتروني بكل صورها، لا سيما تلك المرتبطة بإساءة استخدام وسائل الدفع الإلكتروني.

وشددت على أن النيابة العامة لن تتوانى عن اتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة بحق كل من تسول له نفسه المساس بالثقة في التعاملات المالية أو الإضرار بالأمن الاقتصادي، وذلك في إطار التزامها بحماية الحقوق المالية وصون الاستقرار الرقمي في مملكة البحرين.

# «الدفاع المدني» تنظم محاضرات وتطبيقات في مجال السلامة العامة

في إطار تعزيز الشراكة المجتمعية ونشر ثقافة الوقاية، نظمت الإدارة العامة للدفاع المدني، ممثلة بفرع العلاقات العامة والتوعية، سلسلة من المحاضرات والبرامج التطبيقية في مجال السلامة العامة، بالتعاون والتنسيق مع وزارة التربية والتعليم، وذلك ضمن جهودها المتواصلة لترسيخ مفاهيم الأمن والسلامة في البيئة المدرسية، حيث استهدفت الهيئتين الإدارية والتعليمية وطلبة المدارس الحكومية والخاصة في مختلف المراحل الدراسية.

وتناولت المحاضرات عددًا من الموضوعات التوعوية المهمة، من بينها إجراءات السلامة العامة، وآليات الإخلاء الآمن في حالات الطوارئ، وطرق الوقاية من الحرائق، ومبادئ الإسعافات الأولية، إلى جانب التدريب على الاستخدام الصحيح لطفايات الحريق، وتأكيد أهمية الالتزام باشتراطات السلامة داخل المنشآت التعليمية بما يسهم في إيجاد بيئة دراسية آمنة ومستدامة.

كما اشتملت البرامج على تطبيقات عملية وعروض توضيحية لمعدات السلامة والوقاية وآليات استخدامها بالشكل الأمثل، وتنفيذ عمليات إخلاء افتراضية لقياس مدى الجاهزية والاستعداد للتعامل مع الحالات الطارئة. حيث تم توظيف التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي من خلال دمج الألعاب الإلكترونية ضمن المحاضرات التوعوية، بهدف تعزيز تفاعل الطلبة وترسيخ مفاهيم السلامة بأسلوب تعليمي تفاعلي يتناسب مع مختلف الفئات العمرية.

ويأتي تقديم المحاضرات والبرامج التوعوية للمدارس الحكومية والخاصة ضمن الفعاليات المصاحبة لليوم العالمي للدفاع المدني تحت شعار «إدارة المخاطر البيئة من أجل مستقبل مرن ومستدام»، وتفعيلا لمبدأ الشراكة المجتمعية التي تنتهجها الادارة العامة لتعزيز الوعي الوقائي لدى مختلف فئات المجتمع.

وأكدت الإدارة العامة للدفاع المدني حرصها على استمرار تنفيذ البرامج والمحاضرات التوعوية على مدار العام بالتعاون مع مختلف الجهات الرسمية والتعليمية، إيمانا منها بأهمية ترسيخ مفاهيم السلامة لدى النشء، بما يسهم في إيجاد بيئة تعليمية آمنة ومستدامة.